SAA
174

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

ن: 174
١٤ كانون الثاني ١٩٨٨
الرقم
تاريخ الدخول 7/6/72
776

الانتاج الحيواني في لبنان :

(أوضاعه وبعض الحلول لمشاكله الرئيسية)

أولا : الاوضاع الراهنة

١ـ الخدمات التي يؤديها قطاع الانتاج الحيواني للاقتصاد اللبناني

يتبين من مختلف الاحصاءات المتوفرة ما يلي :

آـ ان المواشي التي تربى في لبنان انتجت بصورة وسطية في السنوات الاربع الاخيرة :

من الحليب ما يقارب ١٠٠ر٠٠٠ طن قيمتها الاجمالية ٤٢ مليون ليرة لبنانية
ومن اللحوم والفضلات الصالحة للاستهلاك ما يقارب ٢٤ر٠٠٠ طن قيمتها الاجمالية ست وخمسون مليون ليرة .

ومن الجلود ما يزيد على ١٣١ الف جلد بقرى ومليون جلد غنم وماعز تبلغ قيمتها الاجمالية قرابة ٨٥٠ر٠٠٠ ر ٣ ل٠ل .

ومن الزبل ما يقارب ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ كيس تبلغ قيمتها حوالي ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل.

وعلى الرغم من هذا الانتاج ، فان لبنان مضطر لان يلجأ للاستيراد الخارجي ليغطي حاجته من الحليب (بنسبة ٦٠٪) ومن اللحوم (بنسبة ٨٠ ـ ٨٥٪) ومن الجلود بنسبة ٥٠٪ :

واستيراد المواشي الحية والمنتجات الحيوانية المختلفة يكلف لبنان سنويا ما يتراوح بين ١٧٥ و ٢٢٠ مليون ليرة لبنان حسب السنين .

ب ـ ان صناعة تربية الدجاج التي ازدهرت في السنوات الخمس عشرة الاخيرة وحولته من بلد مستورد للبيض والفروج الى بلد مصدر تزود ـ لبنان بالانتاج التالي :

من بيض المائدة ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون بيضة
تبلغ قيمتها ٤٤ مليون ليرة لبنانيـــة

ومن الطيـــور
المعدة للحم حوالـــــي ١٧ مليون طير تبلغ قيمتها
٣٥ مليون ليرة

ومن الصيصان المعدة للتربية ٢٣ مليون صوصا تبلغ قيمتها
١٢ مليون ليرة لبنانيـــة

وان مجموع قيمة ما صدر عام ١٩٧٠ من بيض وفروج من انتاج لبناني يبلـــغ حوالي ٠٠٠ر٣٠٠ر ٢٤ ل٠ل٠

٢ـ السمات والملامح المميزة لكل من انتاج المواشي وانتاج الدواجن في لبنان

آ ـ مربو المواشي لا يزالون بغالبيتهم يتبعون الطرق التقليدية في التربية ، بينمـــا مربو الدواجن يبدون اكثر انفتاحا على الاساليب الحديثة في الانتاج والتسويق ٠

ب ـ تربية الدواجن اكثر اتصافا بالطابع الصناعي في الانتاج وبتجانس اكبر في مختلف العمليات الانتاجية والتسويقية والتموينية (اكثر المربين يعتمدون على مصـــادر واحدة للصيصان والاعلاف والمعدات ويحصلون على نتائج متقاربة في التربية وبالنسق المكثف ، بينما تربية المواشي لا تزال في معظمها اقرب الى النشاط الزرعـــي الموسع حيث التباين لا حد له في انواع الحيوانات وكفاءاتها واطعمتها والعناية بها وبالتالي تتفاوت النتائج بصورة بالغة ٠

ج ـ تربية الدواجن تقوم بغالبيتها على الوحدات الانتاجية المتوسطة والكبيرة نسبيـــا بينما تقوم تربية المواشي على الوحدات الانتاجية الصغيرة (ان معدل حجـــم الحيازة في تربية الابقار الحلوب هو ٢ر٤ بقرة لكل مالك ابقار) ٠

د - ان توزع الملكية والاستثمار بين الوحدات الصغيرة في قطاع تربية المواشي أدى الى جعل نموه وتطويره اكثر بطئا مما في قطاع انتاج الطيور والى صعوبات تنظيمه .

ثانيا - أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها مربو الماشية والطيور في لبنان

رغم الطابع المختلف لكل من قطاعي الانتاج الحيواني توجد بعض الاسس المشتركة للمصاعب التي يتخبط فيها كلاهما و منها :

١- قضية الأمراض الحيوانية

في الواقع ، لا توجد في لبنان امراض حيوانية خاصة به و يستعصي على دوائره المختصة معالجتها . فلبنان ، لا يعاني من الامراض الحيوانية الا ما هو معروف و منتشر في اكثر البلدان ذات المناخ المعتدل . وقد استطاع ، بفضل سير القيمين على الصحة الحيوانية ، ان يتجنب بأقل ما يمكن من الخسائر الأوبئة الحيوانية التي مرت به تباعا ، قادمة من جهات متعددة : وكان آخرها في السنة الماضية : مرض الطاعون البقرى الذى اقبل من الشرق ، ولكن لم يحدث الا اضرارا بسيطة ، بفضل حملة التلقيح المنظمة لكل الابقار اللبنانية ، ومرض ماريك ، القادم من الغرب ، والذى أدى الى خسائر جسيمة في انتاج الطيور في السنتين الماضيتين .

و نود أن ننوه بواقع ، وهو ان لبنان لم يواجه أية مشكلة من ناحية تأقلم العروق والانواع الحيوانية المختلفة التي استوردها . فكل العروق المحسنة التي تم ادخالها الى لبنان حافظت على خصائصها وقدراتها الانتاجية رغم انتقالها الى الظروف المناخية والمعيشية الجديدة .

ونعتقد ان اكثر الامراض التي تتوجب مكافحتها هي امراض النقص او عدم التوازن في بعض الاملاح والفيتامينات والعناصر الغذائية الاخرى والتي تسبب اضرارا جسيمة فيما خص نمو الحيوانات وانتاجيتها.

على كل حال ، نرى أن من الضروري تعزيز وتوسيع الملاكات الفنية في مصلحة الثروة الحيوانية وفي مصلحة الابحاث الزراعية ومكتب الانتاج الحيواني ، بحيث تصبح اكثر فعالية في مكافحة الامراض الحيوانية وارشاد المربين والمزارعين لافضل الطرق في ايواء الحيوانات وتغذيتها وتوالدها والعناية بها وتسويق المنتجات وحفظها .

٢ـ التموّن بالاعلاف والاطعمة الحيوانية

تشكل هذه القضية العائق الرئيسي لنمو الانتاج الحيواني في لبنان. ففيما بين ١٩٦٧ و ١٩٦٩ ، لم ينتج لبنان غير النسب التالية من أوزان الاعلاف الرئيسية التي تستهلكها حيواناته :

حبوب (شعير ، ذرة صفراء وبيضاء ، باقية وكرسنة) ٥ر١٣٪ من مجموع حاجات الاستهلاك الداخلي

اعلاف مخشنة (تبن ، اعلاف خضراء) ٥ر٩٩٪ " " " " "

اكسبة ومخلفات صناعات الاغذية ومركزات علفية ٦ر٩٩٪ " " " " "
الى الحبوب والبذور

وقد لجأ الى الاستيراد لسد الباقي من حاجاته وقد بلغت قيمة المستوردات من هذه الاعلاف مبلغا يتراوح بين ٦٠ و ٦٥ مليون ليرة في السنوات ٦٧ـ١٩٦٦ بما فيها اثمان البذور الزيتية التي يذهب الزيت المستخرج منها للاستهلاك الانساني .

وقيمة هذه الاعلاف المستوردة لا تزيد عن ثلث قيمة المنتجات الحيوانية .

ووجه الصعوبة في قضية العلف يتمثل في أمرين :

اولهما : ان الاستيراد يتناول اكثر ما يتناول الاعلاف المركزة . ولا يتناول الاعلاف المخشنة الا بنسبة ضئيلة (اقل من ٣ بالمائة من قيمة المستوردات) .

وهذا الوضع يشجع قيام تربية الدواجن والمواشي المعدة للتسمين . ولكنه لا يشجع تربية المواشي المعدة للحليب والتوالد بصورة عامة ، وهي حيوانات تحتاج الى الاعلاف المخشنة بنسبة محسوسة .

ثانيهما - ان الاعلاف المستوردة تباع بأسعار مرتفعة . وبما ان ثمن الاعلاف يدخل بنسبة ٧٥٪ من كلفة انتاج الحيوانات ، فان هذا الوضع جعل كلفة انتاج اكثر المنتجات الحيوانية في لبنان عالية بحيث تصعب علينا منافسة السلع المماثلة الناتجة في البلدان المتقدمة ، رغم اكلاف شحنها المرتفعة من منشأها الى السوق اللبنانية والاسواق العربية .

ومن الاسباب الرئيسية لغلاء أسعار الاعلاف المستوردة وخاصة عندما تصل الى مزرعة المربي ، لجوء المربين الى شرائها على مدار السنة وبكميات صغيرة نسبيا بدلا من شرائها في مواسم انتاجها حيث تتدنى أسعارها . والشراء على مدار السنة امر يحتمه على المربي ضعف موارده المالية وتحاشيه تجميد رأسماله لمدة طويلة .

وانعدام تدخل الدولة في تنظيم عمليات استيراد الاعلاف وفقا لمخطط يسمح من جهة بتوفرها بصورة دائمة في الاسواق او بأسعار معقولة وكذلك انعدام انتظام المربين في تعاونيات تقوم بتموين المربين بالاعلاف بأسعار مخفضة ، هذا فضلا عن انعدام تسهيلات مصرفية لتمويل شراء العلف ، وغيره ، بكميات كافية تؤدي الى خفض أسعاره ، يشكل بعض الاسباب لهذا الوضع الذي يجعل من تربية الحيوانات مخاطرة كبيرة في لبنان .

٣- صعوبات التسويق وتصريف المنتجات

تشكل هذه القضية اكثر مشاكل تربية الحيوان حدة والمنتجات الحيوانية الرئيسية كالحليب واللحوم هي من النوع القابل للتلف . لذلك يتحتم تصريفها بانتظام حين انتاجها . والحيوانات الحية ، المعدة للذبح ، اذا لم يتأمن تصريفها في الوقت المناسب تستهلك من الاعلاف واليد العاملة ما يؤدي الى زيادة في كلفة انتاجها لا يوازيها الارتفاع في قيمتها .

وان تصنيع المنتجات الحيوانية لايزال في طور ضعيف نسبيا واكثر المصانع التي تقوم بتحويل المنتجات الحيوانية مركزة في المدن ، بعيدا عن مراكز الانتاج ، مما يجعل نفقات نقل المنتجات اليها (وخاصة الحليب) وتوضيبها وتخزينها وتوزيعها باهظة ، وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع في اسعار المنتجات المصنعة او المعالجة ، ويحد بالتالي من القدرة على مجالات تصريفها ومنافسة المنتجات الاجنبية المماثلة ، ان في الاسواق اللبنانية او في الاسواق العربية .

على كل حال ، فان اكثر المصانع القائمة في العاصمة ، مثلا ، لا تقوم بأي جهد في سبيل تأمين نقل المنتجات التي تعالجها من مراكز الانتاج ، وهذه الحالة تحمل المنتج على نقل انتاجه بوسائله الخاصة او بواسطة وسطاء . وعلى الحالين هو يظل تحت رحمة الوسيط او الصناعي ويضطر لقبول الاسعار التي يفرضانها ، مهما بلغ من تدنيها .

أما تصريف المنتجات في الاسواق الخارجية ، فيعني في الدرجة الاولى قطاع الدواجن ، حيث يوجد فائض عام للتصريف من بيض المائدة والتفقيس والفروج والصيصان ، فضلا عن الاعلاف المركبة . وفي هذا الميدان ، يمكن القول ان المنتجات اللبنانية تحظى بقبول المستهلكين في الاسواق العربية ، حيث يفضلونها على المنتجات الاجنبية بسبب جودتها وطزاجتها . وهذه الاسواق تستهلك تقريبا نصف انتاج المداجن اللبنانية من بيض المائدة . ولكن باب التصدير ليس مفتوحا الا بنسبة ضعيفة امام الاصناف الاخرى . وهناك فترات يلاقي فيها بيض المائدة صعوبات في دخول بعض الاسواق العربية .

ومن الاسباب ما يعود لظروف سياسة عامة لاحيلة للمربين او المصدرين فيها .

ومنها ما يعود الى سوء تنظيم قطاع الدواجن في لبنان (على درجة أقل مما في قطاع المواشي) وعدم وجود هيئة واحدة مسؤولة عن تنظيم التصدير والاعلام عن المنتجات اللبنانية في الاسواق الخارجية ومنافسة البلدان المصدرة ذات الاقتصاد الموجه والمبرمج التي تستطيع ان تخفض اسعار منتجاتها ، في الاسواق العربية في اطار سياسة اقتصادية عامة تنتهجها حكوماتها .

ومنها ما يعود الى ارتفاع كلفة الانتاج اللبناني لاسباب عديدة أهمها صغر الوحدات الانتاجية وارتفاع أسعار الاعلاف واليد العاملة بصورة عامة في لبنان وعدم غلبة المكننة في الانتاج الخ ...

ثالثاً - بعض الحلول لمشاكل الانتاج الحيواني

١٠ - تمويل عمليات الانتاج الحيواني وتسويقه

يمكن تقدير التوظيفات في حقل الانتاج الحيواني والعلفي بما يلي :

آ - انتاج المواشي :		
الابقار	١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل	
الاغنام والماعز	٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
مصانع الالبان	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
		١٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
ب - انتاج الدواجن :		
مزارع انتاج البيض	٧٨ر٠٠٠ر٠٠٠	
مزارع انتاج الفروج	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	
مزارع التفقيس	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
مراكز التوضيب والمسالخ	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	
	١٠٨ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠٨ر٠٠٠ر٠٠٠
ج - مصانع العلف :		١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
د - مزارع انتاج الاعلاف :		
في الاراضي المروية (فصة ، برسيم مذرة صفراء ٤٥ر٠٠٠ دونما)	٩ر٠٠٠ر٠٠٠	
في الاراضي البعلية (شعير مذرة بيضاء باقية وكرسنة ١٧٥ر٠٠٠ دونما)	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	
	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
المجموع العام		٢٨٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل

ان اسهام الدولة أو المؤسسات المصرفية الخاضعة لها في مجموع هـــذه التوظيفات شبه معـــدوم ٠

فان مصرف التسليف الزراعي والصناعي لم يمنح قطاع الانتاج الحيواني مـــن القروض عام ١٩٦٩ الا ما مجموعه ٠٠٠ر٢٦٠ ل٠ل من اصل خمسة ملايـــين ليرة ، مجموع قروض القطاع الزراعي (اى حوالي ٦ بالمائة فقط) ٠ وفوق ذلك فان المصرف يفرض على المربين فائدة قدرها ٨٪ بدلا من ٥ر٥ بالمائة فائـــدة القروض لتحقيق المشاريع الزراعية او الصناعية او الفندقية ٠

وتجدر الاشارة الى أن مصرف التسليف يرفض اعتبار الرأسمال المتمثل فـــي الحيوانات والتجهيزات المنقولة التي ترتبط بها أساسا لضمان القروض ٠

ازاء هذا الوضع ، نرى أن تقوم الدولة بتدابير تجعل في متناول قطاع الانتاج الحيواني مصادر اوفر لتمويل مختلف عملياته ٠ ومن هذه التدابيـــر :

انشاء مصرف للانماء الزراعي والحيواني برأسمال اكبر من رأسمال مصـــــرف التسليف مع ضرورة تمثيل مكتب الانتاج الحيواني في الهيئة التي تشرف على تقريـــر القروض ٠

اللجوء الى قروض خارجية لتمويل مشاريع تنمية الانتاج الحيواني ٠

<u>وجوه استخدام القروض او وسائل التمويل المختلفة ، عند توفرها ، في مســـاعدة قطاع الانتاج الحيواني</u> ٠

ان وضع موارد مالية كافية (بصورة حصة من ضرائب تهدف لحماية الانتـــــاج الوطني او لانماء الانتاج ، او بصورة قروض من مؤسسات عامة خارجية) بتصـــــرف هيئة عامة مثل مكتب الانتاج الحيواني ، يستطيع أن يساعد على دفع حركة تطويـــر وتحسين قطاع الانتاج الحيواني في مختلف الاتجاهات التالية :

آ ـ تحقيق المشاريع الركائزية اللازمة لجمع ومعالجة وتحويل وحفظ وتوضيب المنتجات الحيوانية ، على احدث الطرق التقنية ، (مسالخ حديثة للطيور والمواشي ومستودعات تبريد ، مراكز لجمع وتبريد وتصنيع الحليب في المناطق النائية وحدات لتجفيف الاعلاف الخضراء ، وسائل حديثة لنقل المنتجات من مناطق الانتاج الى الاسواق ، مراكز لتوضيب البيض وفرز الفاسد منه بصورة اوتوماتيكية) ويمكن انشاء هذه المؤسسات على اساس حكومي صرف ، حيثما ظهر تقاعس من قبل القطاع الخاص . والافضل ان تنشأ بصورة شركات مختلطة يسهم فيها القطاع العام والقطاع الخاص بالتساوي ، فيترك للقطاع الخاص الادارة ، وللقطاع العام ممثلا بمكتب الانتاج الحيواني مثلا حق الاشراف والتوجيه والارشاد .

ومن شأن هذه المشاريع الاسهام في تصريف المنتجات بأسعار مجزية ومستقرة باتاحة الفرصة للمنتجين في مختلف المناطق وخاصة مناطق الانتاج النائية لكي يوصلوا منتجاتهم الى الاسواق الداخلية والخارجية موضبة او محولة على شكل يرضي اذواق مختلف فئات المستهلكين ، ويسمح بتخزينها مدة كافية . وهذا التحسين في الجمع والتحويل سيحرر المنتجين من الوضع الذي يلزمهم بالبيع بالسعر الذي يفرضه التاجر او الصناعي او برؤية سلعهم تتلف .

وتحقيق هذه المشاريع من شأنه ان يتيح للمنتجات اللبنانية التي تشكل فائضا (البيض والفروج ، وكذلك الاجبان ، في حال تنفيذ الخطة لتنمية انتاج الحليب) ان تواجه ، بعد توضيبها ومعالجتها على الطرق الحديثة ، منافسة المنتجات الاجنبية في الاسواق الخارجية .

ب ـ تأمين الحملة الاعلامية بالضخامة اللازمة لتسهيل تصريف المنتجات في الاسواق اللبنانية والخارجية ، عن طريق الصحافة والاذاعات ومؤسسات التلفزيون ، واذا لزم الامر عن طريق فتح مكاتب في العواصم العربية للقيام بحملة الترويج للمنتجات اللبنانية وللاتصال المستمر بالمستوردين .

ج — تقديم الخدمات لمربي الحيوان ، لمساعدتهم على رفع مستوى الكفاءات الانتاجية عند حيواناتهم واراضيهم المزروعة اعلافا ، توخيا لتخفيض كلفة الانتاج عن طريق زيادة المردود ·

وذلك بتوزيع (طلائق) محسنة (ثيران وفحول اغنام من انواع اصيلة) او بتعميم التلقيح الاصطناعي الى كل المناطق وتوزيع بذور علفية محسنة على كل المزارعين ، وربما توزيع الاسمدة والمزيدات الغذائية والادوية لمعالجة الامراض الحيوانية والنباتية ·

د — اعطاء مساعدات لمربي الحيوان لحملهم على تحديث منشآتهم وزيادة قطعانهم أو ابدالها بأنواع محسنة ، وتحسين طرق تربيتهم وذلك بصورة قروض متوسطة او طويلة الاجل وبفوائد مخفضة تمنح لهم لتشجيعهم على القيام بالاعمال التالية :

انشاء مزارب حديثة مزودة بمخازن لتخمير الاعلاف الخضراء ومخازن للاعلاف المركزة تستوعب مؤونتهم لمدة سنة كاملة ، وبغرف للتوالد ، ولجمع المنتجات قبل تصريفها الخ ··

— شراء حيوانات من عروق محسنة رفيعة الانتاج ·
— شراء اعلاف مركزة في مواسم انتاجها ، وبكمية تكفي لاطعام الحيوانات مدة سنة كاملة ·

ويمكن ان تمنح القروض بتسهيلات خاصة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة لتأمينها ، فتؤخذ قيمة الحيوانات ، ونشاط وحيوية وسمعة المربي بعين الاعتبار على غرار طريقة القروض المراقبة Supervised Credits التي تعتمدها منظمات الامم المتحدة في مساعدة مزارعي البلدان النامية ·

هـ — المساعدة في تحضير الملاكات الفنية اللازمة لارشاد المربين ولادارة المؤسسات الركائزية المشار اليها اعلاه ومعلوم أن أية خطة انمائية لايكتب لها ان تنجح بغياب العدد الكافي من الفنيين الاكفاء · ويوسع مكتب الانتاج الحيواني ان يساعد في هذه العملية عن طريق توزيع منح للتخصص في الفروع اللازمة في الخارج او عن طريق انشاء دورات تدريبية داخل لبنان ·

نعتقد أن تحقيق هذا البرنامج ، بفضل توفر وسائل التمويل المشار اليها اعلاه ، يعطي الحلول الملائمة لاكثر الصعوبات التي تواجه حاليا تربية المواشي وتربية الدواجن على السواء .

٢ـ المساعدة في انشاء تعاونيات في حقل الانتاج الحيواني

في علمنا ، لا يوجد غير تجربتين ناجحتين في حقل العمل التعاوني في ميدان الانتاج الحيواني :

أولاهما : تعاونية منتجي البيض في البقاع
ثانيهما : مؤسسة هيكازيان في عنجر التي تضم مربي الابقار الحلوب في تلك القرية .

وهذه الاخيرة تتصف بطابع تعاوني فيما خص تسويق الحليب وتموين المربين بالاعلاف والادوية وتزويدهم بالارشاد . ولكنها في الحقيقة ترتكز الى مساعدات من منظمة خيرية ، مما يبعد عنها الطابع التعاوني الصرف .

وقد جرت محاولات عديدة لاقامة تعاونيات في حقل تربية الحيوان وتسويق منتجاته . ولكنها فشلت لاسباب عديدة ، أهمها النقص في التربية التعاونية وسوء الادارة .

ومن اهم هذه المحاولات التي فشلت التعاونية التي انشئت في جبرايل (عكار) بمعونة وارشاد جماعة من اساتذة الجامعة الاميركية .

ولكن فشل هذه المحاولات لا يعني استحالة تحقيق العمل التعاوني في حقل التربية الحيوانية في لبنان . وتعاونية منتجي البيض في البقاع نموذج حي لامكانية نجاح هذه التجربة . وهي تضم ١١٠ مساهمين ينتجون ٢٠ بالمائة من مجموع انتاج البيض في لبنان .

وفي اعتقادنا ان نجاح العمل التعاوني في هذا الحقل يتطلب توفر الشروط التالية :

١ــ وعي كـاف من قبل المساهمين لاهمية التعاون ٠
٢ــ ادارة مضبوطة ، ومحاسبة مراقبة من قبل الهيئات المعنية في الدولة ٠
٣ــ وجود حوافز كافية في البداية لحمل المربين على الاسهام في العمـــل التعاوني ، ومن هذه الحوافز نذكر :

آ ــ اعطاء الافضلية للمساهمين في التعاونيات في الحصول على القروض والخدمات والمساعدات المتنوعة التي تتيحها الدولة ٠

ب ــ تزويد التعاونيات بنواة من المعدات والتجهيزات لتسمح لها باستقطـــاب المعنيين بنشاطها وباطلاق عملها بفعالية كافية٠ ومثلنا على ذلك امكانيـــة تسليم مراكز جمع الحليب وتبريده وتصنيعه التي باشر مكتب الانتاج الحيوانـي بانشائها للتعاونيات التي تضم مربي المواشي الحلوب ٠

وتسليم مركز توضيب البيض النموذجي والمسلخ النموذجي للطيور اللذيـن يعتزم المكتب انشاءهما الى تعاونيات منتجي البيض او الفروج الخ ٠٠

وبامكان التعاونيات ان تقوم بدور فعال في تطوير وتحسين الانتـــــاج الحيواني ، وخاصة في الاتجاهات التالية :

آ ــ تأمين تموين المربين بالاعلاف والادوية والاسمدة والبذور بكميات كبيرة ، وبالتالي بأسعار مخفضة ٠

ب ــ تأمين تزويد المربين بالثيران والكباش المحسنة لتعمل بصورة فعالة على خدمة مواشي عدد كبير من صغار المربين ٠

ج ــ القيام بدور الوسيط بين الدولة والمربين في المطالبة والحصول على المساعدات والخدمات ، وفي دور الضامن للقروض التي يمكن منحها للمربين ٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التخطيط
مركز مشاريع ودراسات القطاع الزراعي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

٣- اتباع سياسة لدعم أسعار المنتجات الحيوانية

يتحتم على الدولة اذا احبت ان تؤمن تموين البلد بالمنتجات الحيوية اللازمة لتغذية المواطنين (اللحوم والحليب والبيض) أو لتأمين مواد اولية لبعض صناعاتها الناجحة (الصناعات الجلدية والانسجة وغيرها) ان تشجع انتاج هذه السلع بطرق متنوعة .

أما عن طريق ضمانة حد أدنى لاسعار بعض السلع ذات المنشأ الحيواني على غرار ما يجرى حاليا بالنسبة لاسعار القمح ، التبغ ودوار الشمس ، والشوندر السكري . وهذا النوع يصلح لعمليات انتاج اللحم والحليب خاصة .

واما عن طريق دفع معونات مالية لضمان اقبال المزارعين على انواع معينة من الانتاج واستمرارهم فيه . مثلا ان يعطى كل مزارع يقبل بزراعة ارضه بالانواع العلفية المحسنة مبلغا معينا لكل دونم من الارض المخصصة لهذه الزراعة .

واخيرا بالامكان دفع معونات مالية للمنتجين مقابل نجاحهم في تصدير منتجاتهم للخارج : وهذه المساعدات معدة خاصة لقطاع انتاج القروض والبيض .

٤- اتباع سياسة حماية جمركية للمنتجات الحيوانية من منافسة المنتجات الاجنبية .

هذه السياسة هي البديل الاساسي او المكمل لسياسة دعم الاسعار . وقد نجحت في تنمية انتاج الدواجن وتحويل لبنان من بلد مستورد للبيض والفروج الى اكبر بلد مصدر لهما في الشرق العربي .

يبقى ان تطبق لحماية الحليب الناتج في لبنان من مزاحمة الحليب المجفف والزبدة . اللذين يغرقان الاسواق اللبنانية بأسعار اغراقية تتبعها اكثر البلدان المصدرة . ولايجهل احد ان بلدان السوق الاوروبية تدفع مبالغ باهظة للمصدرين في البلدان التابعة لمساعدتهم على تصدير هذه السلع الى الاسواق الخارجية بأسعار اقل بكثير من كلفة انتاجنا حتى ان الزبدة القادمة من هذه البلدان تباع في لبنان بسعر يكاد يكفي لدفع تكاليف شحنها .

١٩٧١/٢/٢

المدير الفني

الدكتور علي سعد